

## وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٢٩١ لسنة ٢٠١٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقرارات الوزارية المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقرارات الوزارية المعدلة لها ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٦ بإنشاء مأموريات للشهر العقارى والذي عمل به اعتباراً من ١/١/١٩٤٧ ؛

وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنشاء عدد من مكاتب التوثيق ومقر كل منها واختصاصه وكذا إنشاء فروع للتوثيق تابعة لهذه المكاتب ؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى ؛  
وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ١٩/٢/٢٠١٤ ؛

قرر:

( المادة الأولى )

ضم ودمج مأمورية الشهر العقارى بمنوف مع فرع توثيق منوف بمكتب الشهر العقارى والتوثيق بشبين الكوم تحت مسمى «مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمنوف» ، تتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بشبين الكوم ، ويشمل اختصاصها الحدود الإدارية لمركز وقسم شرطة منوف شهراً وتوثيقاً .

( المادة الثانية )

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

( المادة الثالثة )

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ١/٤/٢٠١٤

صدر فى ٢٥/٢/٢٠١٤

وزير العدل

المستشار/ عادل عبد الحميد